دراسة اقتصادية لاستصلاح الاراضى فى مصر

د. / على عبد المحسن على عبد السيد

معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

مقدمة :

يعد التوسع الأفقى أحد أهداف استراتيجيات التنمية الزراعية المتعاقبة فى مصر، وذلك للمساهمة فى تحقيق الامن الغذائى ، ومعالجة الخلل فى الميزان التجارى الزراعى ، وتوفير فرص العمل للمساهمة فى حل مشكلة البطالة ، وتعويض الفقد فى الاراضى الزراعية القديمة ، واعادة توزيع الخريطة السكانية لخفض حدة الكثافة السكانية فى الوادى والدلتا .

وقدمت الدولة العديد من الحوافز والمزايا لتحفيز القطاع الخاص للاستثمار فى مجال استصلاح واستزراع الاراضى مثل الاعفاءات الضريبية لمدة عشر سنوات لمشروعات استصلاح الاراضى ، واعطاء مهلة خمس سنوات من توفر مصدر للرى للانتهاء من عمليات الاستصلاح وبدء عملية استزراع الاراضى ، و خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج والالات والمعدات اللازمة لنشاط استصلاح الاراضى وتوحيدها بنسبة لاتتعدى ٥ %، وتمليك الاراضى الصحراوية بأسعار رمزية ، و توفير القروض لمشروعات استصلاح الاراضى بنسبة لاتتعدى ٧ % سنويا واطالة مدة السداد .

الا ان تعدد الجهات الحكومية ذات الصلة بتخصيص الأراضي المستصلحة وضعف التنسيق فيما بينها ، واقتصار مفهوم استصلاح الأراضي لديها على مجرد تهيئة البنية الأساسية لمناطق الاستصلاح وتجهيزها بمرافق الري والطرق والطاقة دون الإهتمام بتوفير الخدمات الزراعية والإجتماعية اللازمة لإقامة واستقرار المجتمعات الزراعية ، أثر سلباً على الحوافز والمزايا التي أتاحتها الدولة للتوسع في استصلاح واستزراع الأراضي ، حيث استهدفت الدولة استصلاح حوالى ٣,٤ مليون فدان بمعدل ١٥٠ الف فدان سنويا خلال الفترة ١٩٩٧ – ٢٠١٧ ، الا ان ماتم استصلاحه خلال الفترة ١٩٩٨/١٩٩٧ – ٢٠١١/ ٢٠١٢ بلغ حوالى ٦٤٤,١ الف فدان فقط .

مشكلة البحث:

يحدد نجاح التوسع في استصلاح الأراضي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة ثلاث عوامل اساسية اولهما تدبيرالموارد المائية اللازمة لعمليات الاستزراع ، وثانيهما توفير التمويل اللازم لعمليات استصلاح الاراضى ، وثالثهما الادارة المؤسسية والتشريعات لعمليات استصلاح الاراضى ، ومن الملاحظ انه هناك صعوبات قد تواجه الدولة فى توفير الموارد المائية نظرا لبناء سد النهضة الاثيوبى واثاره السلبية المحتملة على حصة مصر من مياه نهر النيل من ناحية ، وبطء سير مشروعات تطوير الرى الحقلى فى مصر نظرا للظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد فى الوقت الراهن من ناحية أخرى ، مما سيؤثر على تحقيق اهداف استصلاح واستزراع الاراضى وبالتالى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة .

هدف البحث :

يستهدف هذا البحث تفعيل دور استصلاح واستزراع الاراضى فى تحقيق التنمية الزراعية فى مصر، وسوف يتم تحقيق الهدف الرئيسى للبحث من خلال دراسة مايلى:

- تطور استصلاح الاراضى.
- المشروعات الكبرى لاستصلاح الاراضى.
- سياسات توزيع الأراضى المستصلحة.

- الموارد المائية واستصلاح الاراضى.
- مساهمة الاراضى الجديدة فى تحقيق التنمية الزراعية.

الطريقية البحثية ومصادر البيانات :

استخدم البحث اساليب التحليل الوصفى والكمى، واعتمد البحث على البيانات الثانوية والتى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ووزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، بالاضافة الى الدراسات التى اعدتها الجهات المختلفة ذات العلاقة بموضوع البحث والتى امكن الاطلاع عليها .

اطار البحث :

يقع هذا البحث فى خمسة اجزاء بالاضافة الى المقدمة ومشكلة البحث والهدف منه والطريقة البحثية ومصادرالبيانات ، ويتناول الجزء الاول من البحث تطور استصلاح الاراضى فى مصر ، فى حين يتناول الجزء الثانى المشروعات الكبرى لاستصلاح الاراضى فى مصر، بينما يتناول الجزء الثالث من البحث سياسات توزيع الاراضى المستصلحة ، و اهتم الجزء الرابع بدراسة الموارد المائية واستصلاح الاراضى فى مصر ، بينما يتناول الجزء الخامس والاخير مساهمة الارضى الجديدة فى تحقيق التنمية الزراعية فى مصر ، بالاضافة الى التوصيات وملخص للبحث باللغتين العربية والانجليزية .

مناقشة النتائج :

اولا : تطور استصلاح الاراضى فى مصر :

بتناول هذا الجزء من البحث تطور استصلاح الاراضى فى مصر من حيث تطور المساحات المستصلحة ، وتطور تكاليف استصلاح الاراضى ، والمساحات المستهدف استصلاحها ، وفيما يلى عرضا لذلك :

أ-تطور المساحات المستصلحة خلال الفترة (١٩٥٢/١٩٥٣- ٢٠١١/٢٠١٢) :

بدأت الدولة فى استصلاح الاراضى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وبلغت جملة مساحة الاراضى المستصلحة خلال الفترة (١٩٥٢ /١٩٥٣ - ٢٠١١/٢٠١٢) نحو ٣,٣٠٨ مليون فدان ، حيث بلغت مساحة الاراضى المستصلحة خلال الفترة ١٩٥٢ /١٩٥٣ - ١٩٨١/١٩٨٢ نحو ١,٠٣٤ مليون فدان بمتوسط سنوى ٣٤,٦ الف فدان (خاضة مصر ثلاث حروب خلال تلك الفترة تمثلت فى العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ ، حرب ١٩٦٧ ، وحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، و كان يتم توجيه غالبية موارد الدولة للدفاع عن الوطن مما اثر على مشروعات التنمية فى مصر) ، ثم قامت الدولة بتقديم الحوافز والمزايا لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى مجال استصلاح الاراضى الامر الذى انعكس على مساحة الاراضى المستصلحة ، حيث بلغت المساحة المستصلحة خلال الخطة الخمسية (١٩٨٢/ ١٩٨٣ – ١٩٨٦/ ١٩٨٧) حوالى ١٨٩,٩ الف فدان بمتوسط سنوى ٣٨ الف فدان ، وحققت الخطة الخمسية (١٩٨٧/ ١٩٨٨ – ١٩٩٢/١٩٩١) اكبرمساحة تم استصلاحها فى تاريخ مصر حيث تم استصلاح نحو ٨٥٠,٣ الف فدان بمتوسط سنوى ١٧٠,١ الف فدان ، ثم تناقصت مساحة الاراضى المستصلحة خلال الخطة (١٩٩٢/ ١٩٩٣ – ١٩٩٦/١٩٩٧) الى حوالى ٥٨٤,٤ الف فدان بمتوسط سنوى ١١٦,٨ الف فدان ، وتناقصت المساحة المستصلحة يدرجة كبيرة خلال الخطة (١٩٩٧/ ١٩٩٨ – ٢٠٠١/٢٠٠٢) حيث بلغت حوالى ١٣٢ الف فدان بمتوسط سنوى ٢٦,٤ الف فدان ، ثم تزايدت المساحة المستصلحة خلال الخطة (٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦/٢٠٠٧) الى حوالى ٣٢٦,٤ الف فدان بمتوسط سنوى ٦٥,٣ الف فدان ، ثم تناقصت المساحة المستصلحة خلال الخطة (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨–٢٠١١/٢٠١٢) الى حوالى ١٨٦,٤ الف فدان بمتوسط سنوى ٣٧,٣ الف فدان،جدول رقم (١) .

وبمقارنة المساحات المستصلحة بالمساحات المستهدف استصلاحها خلال الخطط الخمسية (١٩٨٢/١٩٨٣ – ٢٠١١/ ٢٠١٢) ، فقد لوحظ ان الخطة الخمسية (١٩٨٢/ ١٩٨٣ – ١٩٨٦/ ١٩٨٧) حققت نحو ٢٩,٨ % من المستهدف ، وحققت الخطة الخمسية (١٩٨٧/ ١٩٨٨ – ١٩٩١/ ١٩٩٢) اعلى من المستهدف

حيث تم استصلاح نحو ١١٣,٤ % من المستهدف ، وحققت الخطة الخمسية (١٩٩٢/ ١٩٩٣ – ١٩٩٦/ ١٩٩٧) نحو ٦٧ % من المستهدف ، وحققت الخطة الخمسية (١٩٩٧/ ١٩٩٨ – ٢٠٠١/ ٢٠٠٢) نحو ٢٢,٨ % من المستهدف ، وحققت الخطة الخمسية (٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧) نحو ٤٠,٦ % من المستهدف ، وحققت الخطة الخمسية (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ – ٢٠١١/ ٢٠١٢) نحو ٢٢,٦ % من المستهدف.

جدول رقم (١): تطور المساحات المستهدفة والمساحات التى تم استصلاحها فى مصر خلال الخطط الخمسية للفترة (١٩٥٢/ ١٩٥٣ – ٢٠١١/٢٠١٢)

البيان	المساحات المستصلحة (الف فدان)	المتوسط السنوى (الف فدان)	المساحات المستهدف استصلاحها (الف فدان)	نسبة المساحات المستصلحة الى المساحات المستهدفة %
١٩٥٣/٥٢-١٩٨٢/٨١	١٠٣٨,٦	٣٤,٦	-	-
١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦	189.8	38.0	637.7	29.8
١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١	850.8	170.2	750	113.4
١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦	584	116.8	872	67.0
١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٠١	132	26.4	580	22.8
٢٠٠٣/٠٢-٢٠٠٧/٠٦	326.4	65.3	803	40.6
٢٠٠٨/٠٧-٢٠١٢/١١	186.4	37.3	825	22.6

المصدر : جمعت وحسبت من : -

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد مختلفة.

٢- حسن ابوالنصر ، سياسات استصلاح الاراضى ، ندوة مستقبل الاراضى الجديدة فى مصر ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، يوليو ١٩٩٣ .

ب -تطور تكاليف استصلاح الاراضى فى مصر:

من الملاحظ وجود زيادة كبيرة فى تكاليف استصلاح الاراضى فى مصر منذ فترة السبعينات وحتى عام ٢٠١٠ ، حيث تزايدت قيمة تكاليف استصلاح الفدان من نحو ٨ الاف جنيه للفدان عام ١٩٧٠ ، الى ١٦ الف جنيه للفدان عام ١٩٨٠ بزيادة ١٠٠ %، والى نحو ١٨ الف جنيه للفدان عام ١٩٩٠ بزيادة ١٢٥ %، والى ٢٢ الف جنيه للفدان عام ٢٠٠٠ بزيادة ١٧٥ %، والى ٣٥ الف جنيه للفدان عام ٢٠١٠ بزيادة ٣٣٧,٥ % وذلك مقارنة بعام ١٩٧٠ . جدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢): تظور تكاليف استصلاح الفدان فى مصر خلال الفترة (١٩٧٠- ٢٠١٠)

السنوات	تكاليف الاستصلاح (جنيه / فدان)	الرقم القياسى (السبعينات = ١٠٠)
١٩٧٠	٨٠٠٠	١٠٠
١٩٨٠	١٦٠٠٠	٢٠٠
١٩٩٠	١٨٠٠٠	٢٢٥
٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٧٥
٢٠١٠	٣٥٠٠٠	٤٣٧,٥

المصدر : جمعت وحسبت من : فوزى عبدالعزيز الشاذلى (دكتور) ، واخرون، دراسة جدوى مبدئية لمشروع تطويرالرى الحقلى، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، ٢٠١٠ .

ج -مساحات الاراضى المستهدف استصلاحها فى مصرحتى عام ٢٠٣٠ :

تستهدف الدولة استصلاح نحو ٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠٣٠ ، لزيادة المساحة المأهولة بالسكان من المستوى الحالى ٥,٥ % من إجمالى المساحة الكلية لمصر إلى ٢٥٪ (٦). وذلك بالاشتراك مع القطاع الخاص بالاضافة الى تشجيع المستثمرين العرب والاجانب ، حيث يقتصر دور الدولة على القيام بأعمال البنية الاساسية . ويعتبر مشروع ترعة السلام اهم مشاريع استصلاح الاراضى فى المرحلة القادمة حيث يستهدف استصلاح حوالى ٢,١٨٦ مليون فدان تمثل نحو٦٣,٥ % من جملة مساحة الاراضى المستهدف استصلاحها على مستوى الجمهورية حتى عام ٢٠٣٠ ، ويأتى مشروع توشكى فى المرتبة الثانية حيث يستهدف استصلاح نحو ٦٠٠ الف فدان تمثل نحو ١٧,٤ % من جملة مساحة الاراضى المستهدف استصلاحها على مستوى الجمهورية ، وتاتى منطقة الصحراء الغربية وسيناء فى المرتبة الثالثة حيث يستهدف استصلاح نحو ٥٠٧ الف فدان تمثل نحو ١٤,٧ % من جملة مساحة الاراضى المستهدف استصلاحها على مستوى الجمهورية ، وتأتى مناطق القاهرة الكبرى والاسكندرية فى المرتبة الرابعة والاخيرة حيث تستهدف استصلاح نحو ١٤٨ الف فدان تمثل نحو ٤,٣ % من جملة مساحة الاراضى المستهدف استصلاح على مستوى الجمهورية ، ويعتمد مشروعى ترعة السلام وتوشكى فى ريهما على مياه نهر النيل ، بينما يعتمد مشروع الصحراء الغربية وسيناء على المياه الجوفية العميقة ، وتعتمد مناطق القاهرة الكبرى والاسكندرية على مياه الصرف المعالجة. جدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) : مساحة الاراضى المستهدف استصلاحها فى مصر حتى عام ٢٠٣٠

البيان	المساحة بالمليون فدان	% من الجملة	مصدر المياه
مشروع ترعة السلام	٢,١٨٦	٦٣,٥	مياه نهر النيل
مشروع توشكى	٠,٦٠٠	١٧,٤	مياه نهر النيل
الصحراء الغربية وسيناء	٠,٥٠٧	١٤,٧	مياه جوفية عميقة
القاهرة الكبرى والاسكندرية	٠,١٤٨	٤,٣	مياه صرف صحى معالجة
الجملة	٣,٤٤	١٠٠	

المصدر: وزارة الموارد المائية والري، مسودة استراتيجية الموارد المائية فى مصر حتى عام ٢٠٥٠م، ٢٠١١.

ثانيا - المشروعات الكبرى لاستصلاح الاراضى فى مصر:

تتمثل اهم المشروعات الكبرى لاستصلاح الاراضى فى مصر فى مشروع توشكى ، ومشروع شرق العوينات ، ومشروع تنمية سيناء ، وذلك بهدف اقامة مجتمعات زراعية وصناعية جديدة ، وفيما يلى عرضا لتلك المشروعات :

أ -مشروع توشكى :

تقع منطقة توشكي في الصحراء الغربية جنوب أسوان بحوالي ٢٢٥ كم ، وقد تم وضع حجر الاساس للمشروع فى يناير ١٩٩٧ ، ويستهدف المشروع استصلاح حوالي ٦٠٠ ألف فدان تروي بمياه نهر النيل بالإضافة إلي المياه الجوفية المتوفرة بالمنطقة (تقدرالمياه الجوفية فى منطقة جنوب الوادى والصحراء الغربية بحوالى ٢,٥ مليار م٣ سنويا)، ومن المستهدف تنفيذ عدد ٣١٦ بئر لزراعة حوالى ٣٠ ألف فدان بمناطق متفرقة ، وبلغ إجمالي الآبار التي تم حفرها ١٣٠ بئرا إنتاجيا و٥٨ بئرا اختباريا ، وبلغت الأراضي المنزرعة علي المياه الجوفية أكثر من ثلاثة آلاف فدان .

وأوضحت الدراسات التى قامت بها شركة آرثر اندرسون(٦) أنه من المتوقع أن يصل العائد على الاستثمار فى المرحلة الابتدائية للمشروع إلى ١٧٪ ثم يصل إلى ٢٧٪ بعد عشر سنوات من بداية المشروع ثم تستمر الزيادة فيما بعد خاصة حين يصل إنتاج المشروع إلى أقصاه . وأن هذه التوقعات تعتبر أعلى بالمقارنة بالدول الأخرى مما يؤكد مزايا وفرص الاستثمار الزراعي فى مجال استصلاح الاراضى فى مصر.

وتساعد درجات الحرارة المرتفعة وطول فترة سطوع الشمس فى توشكى على قصر فترة نمو العديد من المحاصيل مثل الخضراوات والفاكهه (خاصة الفراوله والكنتالوب) والنباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة ، و الحد من مخاطر مختلف الآفات الزراعية إلى الحد الأدنى مما يتوافق مع توجهات الدولة فى مجال الحد من استخدام المبيدات فى الزراعة ، مما يساعد على زيادة الصادرات الزراعية من تلك المحاصيل بالاضافة الى قيام الصناعات الغذائية والزراعية والدوائية.

ب -مشروع شرق العوينات :

يقع مشروع شرق العوينات بمحافظة الوادى الجديد ، ويهدف المشروع الى استصلاح حوالى ٢٢٧ الف فدان ، ويعتمد المشروع على المياه الجوفية حيث يوجد بالمنطقة خزان جوفى يمكن استغلاله فى حدود الامان لمدة ١٠٠ عام . وتتراوح نسبة الملوحة به من ٢٠٠ – ١٢٠٠ جزء فى المليون مما يمكن استخدام مياهه فى اغراض الشرب والزراعة والصناعة . وقد بلغ عدد الابار التى تم حفرها بمنطقة المشروع بمعرفة الشركات ٧٩٨ بئرا تكفى لرى حوالى ٧٩,٧ لف فدان . وبلغت المساحة التى تم زراعتها فى الموسم الشتوى ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ حوالى ٣٧,٥ الف ، وتتمثل اهم المحاصيل المنزرعة بمنطقة شرق العوينات فى القمح والشعير والفول السودانى والبطاطس والثوم والكنتالوب والكانولا والنعناع والكمون والبرتقال والليمون والمانجو والجوافة والتين والنخيل . ويوجد بمنطقة مشروع شرق العوينات نحو ٧١٨ راس ابقاربلدى ، و١٨,٥ الف راس اغنام ، ١٠,٤ الف راس ماعز .

ج -مشروع تنمية شمال سيناء :

تقع منطقة مشروع تنمية شمال سيناء بمحافظات دمياط والدقهلية والشرقية وبورسعيد والإسماعيلية وشمال سيناء . ويهدف المشروع الى استصلاح واستزراع ٦٢٠ ألف فدان على مرحلتين (المرحلة الاولى انشاء ترعة السلام امام سد وهويس دمياط لاستصلاح ٢٢٠ ألف فدان غرب قناة السويس – المرحلة الثانية انشاء سحارة اسفل قناة السويس وانشاء ترعة الشيخ جابرالصباح لاستصلاح ٤٠٠ ألف فدان شرق قناة السويس) ، وتقدر الاحتياجات المائية اللازمة للمشروع بنحو ٤,٤٥ مليار متر مكعب من المياه المخلوطة بين مياه النيل العذبة ومياه الصرف الزراعي بنسبة ١:١ بحيث لا تتعدي نسبة الملوحة ألف جزء في المليون مع اختيار التراكيب المحصولية المناسبة. وقد تم الانتهاء من أعمال البنية الاساسية بالمشروع ويزرع حاليا حوالى ١٨٠ ألف فدان وجاري استصلاح ٢٠ ألف فدان .

ثالثا : سياسات توزيع الاراضى المستصلحة فى مصر:

اجاز القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ التصرف بغير المزاد العلنى فى الاراضى المستصلحة مع منح اولوية لابناء المحافظة وذلك لكل من المسرحين من القوات المسلحة وأسر الشهداء (مصابى العمليات الحربية)، وصغار الزراع ، وخريجى الكليات والمعاهد ، والعاملين بالدولة أو القطاع العام عند تركهم الخدمة أو انتهائها .

وتم تحديد الحد الأقصى للملكية فى الاراضى الصحراوية والتى تستخدم طرق الرى الحديثة بواقع ٢٠٠ فدان للفرد و٣٠٠ فدان للاسرة (الزوجة والاولاد القصر غير المتزوجين) ، و١٠ الاف فدان للجمعية التعاونية بحد اقصى ٣٠ فدان للعضو ، و١٠ الاف فدان لشركات الاشخاص والتوصية بالاسهم بحد اقصى ١٥٠ فدان للفرد، و٥٠ الف فدان للشركات المساهمة ، وفى جميع الاحوال لاتقل ملكية المصريين عن ٥١ % من راس المال ولاتزيد ملكية الفرد عن ٢٠ % من راسمالها ، بينما لاتخضع شركات القطاع العام لاى حد اقصى .

وحدد قرار وزيرالزراعة رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٢ اسعار الاراضى الصحراوية بحيث تتراوح من ٥٠ – ٢٠٠ جنيه للفدان وفقا لقربها من الطرق الرئيسية ، ثم تم زيادة اسعار الاراضى الصحراوية وفقا لقرار

وزير الزراعة رقم ١٠١٢ لسنة ٢٠١٠ لتصبح ٢٢ الف جنيه للفدان، و٣٥ جنيه للمتر المربع لاراضى المبانى ، المنزل بسعر قطعى ١٦٣٦٠جنيه .
ونظرا لاستخدام الاراضى الصحراوية فى غير الاغراض المخصصة لها (مبانى ومنتجعات سكنية) فان الاتجاه الحالى نحو منح الاراضى الصحراوية بحق الانتفاع وليس التمليك. وللتغلب على المشاكل التمويلية والانتاجية والتسويقية التى واجهت شباب الخريجين وصغار المزارعين فى الاراضى الجديدة فإن الاتجاه الحالى هو استغلال الأراضى الجديدة فى صورة شركات مساهمة يشترك فيها مستثمرون ذو خبرة مع شباب الخريجين وصغار المزارعين(١٢). ولما لوحظ تعثر العديد من المنتفعين (لعدم امتهانهم الزراعة او ليسو من ابناء الريف اوضألة امكاناتهم المادية) فى الاراضى المستصلحة وتخلص اصحابها منها بالبيع من الباطن ، فان الامر يستلزم الدقة فى اختيار المنتفعين من ناحية ، وتحديد الحجم الامثل للمزارع فى ضوء الامكانات المادية الحالية والمرتقبة للمنتفعين من ناحية اخرى .

رابعا : الموارد المائية و استصلاح الاراضى فى مصر:
تعد الموارد المائية اهم محددات استصلاح واستزراع الاراضى فى مصر ، وتقدر الموارد المائية المتاحة لمصر بحوالى ٧٠,٩ مليار متر مكعب عام ٢٠١١ / ٢٠١١ جدول رقم (٤) ، ويمثل نهر النيل الشطر الأكبر من الموارد المائية المُتاحة لمصر ً، إذ يُمثل نحو ٧٨٪ من إجمالي المُتاح، حيث تبلغ حصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥٠ مليار م٣. أما مياه الصرف الزراعي المُعاد استخدامها ومياه الصرف الصحي والصناعي المُعالجة فتحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بنحو ٧,٨ مليار م٣ تُمثل نحو ١١٪. وتأتي المياه الجوفية في المرتبة الثالثة بنحو ٦,٣ مليار م٣ تُمثل نحو ٩٪. ويُقدر المُتاح من مياه الأمطار والسيول بنحو ١,٣ مليار م٣ سنوياً تُمثل نحو ٢٪ من إجمالي الموارد المائية المُتاحة.
و يستهلك القطاع الزراعى نحو ٦٠,٩ مليار م٣ تُمثل نحو ٨٣٪ من جملة الاستخدامات المائية، و تُمثل استخدامات الشرب نحو ١٣٪ (٩,٥ مليار م٣)، أما الاستخدامات الصناعية فتبلغ نحو ١,٢ مليار م٣ (١٪)، ويبلغ حجم الفاقد بالبخر من النيل والترع نحو ٢,٢ مليار م٣ تعادل ٣٪. وعلى ذلك فانه من الملاحظ وجود عجز فى الموارد المائية عام ٢٠١١/٢٠١٠ يقدر بحوالى ٢,٩ مليار م٣.
ومن المتوقع ان يؤثر انشاء سد النهضة الاثيوبى على حصة مصر من مياه نهر النيل سواء من حيث كميات مياه الرى او مواعيد وصولها ، مما يؤثر على التنمية الزراعية فى مصر بوجه عام ومشروعات استصلاح الاراضى بوجه خاص . لذلك فانه من الضرورى السير فى اتجاهين بالتوازى فى ان واحد يتمثل الاتجاه الاول فى الحفاظ على الحقوق المكتسبة لمصر من مياه نهرالنيل باستمرار التفاوض مع دول حوض النيل ، وتنمية التعاون الاقتصادى والاجتماعى على المستويين الرسمى والشعبى بين مصر ودول حوض النيل والاتجاه الى التحكيم الدولى اذا لزم الأمر للحفاظ على حصة مصر من مياه نهر النيل ، ويتمثل الاتجاه الثانى فى الاسراع بمعدلات تنفيذ مشروعات التطوير الحقلى فى مصر والتسوية بالليزر للاراضى الزراعية والتوسع فى استنباط وزراعة الاصناف قصيرة العمر قليلة الاحتياجات المائية والحد من التوسع فى زراعة الارز ، حيث من المستهدف ان توفر نحو ١٤,٥ مليار م٣ من مياه الرى تكفى لاستصلاح مساحة من الارض تبلغ اكثر من ٣ مليون فدان في الاراضي الجديدة (تقدر احتياجات الفدان من مياه الرى فى الاراضى الجديدة التى تعتمد على نظم الرى الحديثة بحوالى ٤٠٠٠م٣)، جدول رقم (٥) . الا انه قد تواجه الدولة صعوبة فى توفير التمويل اللازم لتطوير الرى الحقلى فى ظل الظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد فى الوقت الراهن حيث تقدر تكاليف تطوير الفدان الواحد بحوالى ١٣,٧ الف جنيه . جدول رقم (٦) .

جدول رقم (٤) : الموارد المائية واستخداماتها فى مصر عام ٢٠١١/٢٠١٠

البيان	الكمية (مليار م٣)	% إلى الإجمالي
جملة الموارد المائية المُتاحة :-	٧٠,٩	١٠٠
حصة مصر من مياه نهر النيل	٥٥,٥	٧٨
المياه الجوفية	٦,٣	٩
مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي المعالجة	٧,٨	١١
مياه الامطار	١,٣	٢
تحلية مياه البحر	-	-
جملة الاستخدامات المائية :-	٧٣,٨	١٠٠
الزراعة	٦٠,٩	٨٣
الشرب والاستخدامات الصحية	٩,٥	١٣
الصناعة	١,٢	١
الفاقد بالبخر من النيل والترع	٢,٢	3

المصدر: جُمعت وحُسبت من: - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، سبتمبر ٢٠١٢.

جدول رقم (٥) : مياه الرى المتوقع توفيرها من مشروع تطوير الرى فى الاراضى القديمة فى مصر

البند	المساحة الكلية مليون فدان	المياه المتوفرة مليار م ٣	الفترة الزمنية سنة
تطوير الري بأرض الحدائق	٠,٦	١,٢	٥
تطوير المراوي الحقلية	٥,٢	٥,٢	١٠
تسوية الأرض بالليزر	٥,٢	٤,٢	١٠
خفض مساحة الأرز	١,٠٠	٣,٠٠	١٠
تطبيق الممارسات الحقلية الجيدة وتطوير الإرشاد والبحوث	٥,٨	١,٠٠	١٠
الجملة		١٤,٦	١٠

المصدر : فوزى عبدالعزيز الشاذلى (دكتور)، واخرون، دراسة جدوى مبدئية لمشروع تطوير الرى الحقلى، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، ٢٠١٠

جدول رقم (٦): تكاليف تطوير الري الحقلى فى مصر عام ٢٠١٠

البيان	(جنيه/ فدان)
تطويرالمسقى	٦١٣٦,٥
تطوير المروى	٢٢٠٠
التسوية بالليزر	١٧٥
الصرف المغطى	٢٥٠٠
توصيل شبكة الكهرباء	٢٠٠٠
مصاريف الصيانة والتشغيل والإحلال والتجديد	١٣٠١
برامج إرشادية وتدريبية وبحوث تطبيقية	٢٠٠
جملة تكاليف التطوير	١٣٧٢٦,٥

المصدر : فوزى عبدالعزيز الشاذلى (دكتور)، واخرون، دراسة جدوى مبدئية لمشروع تطوير الرى الحقلى، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى،٢٠١٠

خامسا : مساهمة الاراضى الجديدة فى تحقيق التنمية الزراعية فى مصر :

يتناول هذا الجزء من البحث مساهمة الاراضى الجديدة فى تحقيق التنمية الزراعية فى مصر من حيث مساهمتها فى التركيب المحصولى وفى صافى الدخل الزراعى ، والجدارة الانتاجية فى الاراضى الجديدة ، بالاضافة الى مساهمة الاراضى الجديدة فى توفير فرص العمل. وفيما يلى عرضا لذلك :

أ-مساهمة الاراضى الجديدة فى التركيب المحصولى :

بلغت المساحة المزروعة فى الاراضى الجديدة عام ٢٠١١ نحو ٢,٥٤ مليون فدان تمثل ٢٩,٦ % من اجمالى المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية والبالغة ٨,٦٢ مليون فدان ، بينما بلغت المساحة المحصولية فى الاراضى الجديدة ٣,٧ مليون فدان تمثل ٢٤,١ % من اجمالى المساحة المحصولية على مستوى الجمهورية والبالغة ١٥,٣٥مليون فدان لنفس العام ،وبلغ معامل التكثيف الزراعى فى الاراضى الجديدة ١,٥ مقابل ١,٩ فى الاراضى القديمة ، وبالنظر الى هيكل التركيب المحصولى فى الاراضى الجديدة فقد لوحظ ان مجموعة الحبوب تحتل المرتبة الأولى بنسبة ٢٨,٤٪ من اجمالى المساحة المحصولية ، وجاءت مجموعة الحدائق والنخيل والاشجار الخشبية فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٥,٩٪ ، وتحتل مجموعة الخضر المرتبة الثالثة بنسبة ٢٣,٣٪ ، بينما جاءت مجموعة الأعلاف فى المرتبة الرابعة بنسبة ١١,٨٪ ، وتأتى مجموعة محاصيل البذور الزيتية فى المرتبة الخامسة بنسبة ٤ % ، بينما جاءت مجموعة المحاصيل السكرية فى المرتبة السادسة بنسبة ٣٪ ، وجاءت مجموعة المحاصيل البقولية فى المرتبة السابعة بنسبة ١,٤٪ ، فى حين جاءت مجموعة البصل والثوم فى المرتبة الثامنة بنسبة ١,٣ % ، وجاءت مجموعة المحاصيل الطبية والعطرية فى المرتبة التاسعة بنسبة ٠,٥ % ، وجاءت مجموعة محاصيل الالياف فى المرتبة العاشرة بنسبة ٠,٤ %. جدول رقم (٧) .

وتساهم الاراضى الجديدة فى التركيب المحصولى على مستوى الجمهورية بنحو ٦٢,٩ % من مساحة محاصيل الحدائق والنخيل والاشجار الخشبية ، ٥٤,٢ % من مساحة محاصيل البذور الزيتية ، ٤١,٧ % من مساحة محاصيل الخضر، ٣١ % من مساحة المحاصيل البقولية، ٢٤,٧ % من مساحة محاصيل البصل والثوم ، ٢٤,٥ % من مساحة محاصيل النباتات الطبية والعطرية، ١٦,٢ % من مساحة محاصيل الاعلاف، ١٦,١ % من مساحة المحاصيل السكرية ، ١٤,٧ % من مساحة محاصيل الحبوب، ٢,٦ % من مساحة محاصيل الالياف. مما يساهم فى تحقيق الامن الغذائى فى مصر وعلاج الخلل فى الميزان التجارى الزراعى ، وتوفير فرص العمل للمساهمة فى حل مشكلة البطالة .

جدول رقم (٧) : التركيب المحصولى فى الاراضى الجديدة عام ٢٠١١

البيان	اراضى قديمة (الف فدان)	% من جملة المجموعة	% من المساحة المحصولية	اراضى جديدة (الف فدان)	% من جملة المجموعة	% من المساحة المحصولية	الجملة (الف فدان)
مجموعة الحبوب	6075.7	85.3	52.2	1050.8	14.7	28.4	7126.5
مجموعة البقوليات	117.1	69.0	1.0	52.6	31.0	1.4	169.6
محموعة الالياف	514.6	97.4	4.4	13.6	2.6	0.4	528.2
محموعة المحاصيل الزيتية	125.3	45.8	1.1	148.1	54.2	4.0	273.4
مجموعة المحاصيل السكرية	576.6	83.9	5.0	110.8	16.1	3.0	687.4
مجموعة الخضر	1203.7	58.3	10.3	861.8	41.7	23.3	2065.5
محموعة الاعلاف	2261.5	83.8	19.4	437.5	16.2	11.8	2699.0
مجموعة البصل والثوم	145.1	75.3	1.2	47.7	24.7	1.3	192.8
مجموعة الطبية والعطرية	55.0	75.5	0.5	17.8	24.5	0.5	72.8
مجموعة الحدائق	566.9	37.1	4.9	960.6	62.9	25.9	1527.5
مجموعة المحاصيل الاخرى	7.3	67.0	0.1	3.6	33.0	0.1	10.8
اجمالى المساحة المحصولية	11648.6	75.9	100.0	3705.0	24.1	100.0	15353.5
الزمام المزروع	6071.2	٧٠,٤		2548.2	29.6		8619.4

معامل التكثيف *	1.9			1.5			1.8

*عدد مرات زراعة الارض فى السنة .

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية لعام ٢٠١١ .

ب-مساهمة الاراضى الجديدة فى صافى الدخل الزراعى :

من الملاحظ وجود تطور كبير سواء فى قيمة صافى الدخل الزراعى فى الاراضى الجديدة أو من حيث مساهة الاراضى الجديدة فى صافى الدخل الزراعى القومى خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١١)، فتزايدت قيمة صافى الدخل الزراعى فى الاراضى الجديدة بالاسعار الجارية من ٩٩٦ مليون جنيه تمثل نحو ٤,٩ % من قيمة صافى الدخل الزراعى على مستوى الجمهورية عام ١٩٩١ الى نحو ٣٩,١ مليار جنيه تمثل نحو ٢١,٨ % من قيمة صافى الدخل الزراعى على مستوى الجمهورية عام ٢٠١١ جدول رقم (٨) ، واخدت قيمة صافى الدخل الزراعى فى الاراضى الجديدة بالاسعار الجارية اتجاها عاما متزايدا خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١١) بمعدل ١١,٩ % سنويا ، وثبتت معنويه هذه الزيادة احصائيا، وبلغت قيمة معامل التحديد ٠,٨٠ مما يعنى ان ٨٠ % من الزيادة فى قيمة صافى الدخل الزراعى خلال فترة الدراسة ترجع الى العوامل التى يشرحها عامل الزمن ، جدول رقم (٩) . بينما تزايدت قيمة صافى الدخل الزراعى فى الاراضى الجديدة بالاسعار الثابتة (المعدلة بالرقم القياسى لاسعار الجملة ١٩٩٠ = ١٠٠) من ٨٤٤,٦ مليون جنيه تمثل عام ١٩٩١ الى حوالى ٧,٩٩ مليار جنيه عام ٢٠١١ ، واخدت قيمة صافى الدخل الزراعى فى الاراضى الجديدة بالاسعار الثابتة اتجاها عاما متزايدا خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١١) بمعدل ٦,١ % سنويا ، وثبتت معنويه هذه الزيادة احصائيا، وبلغت قيمة معامل التحديد ٠,٨٢ مما يعنى ان ٨٢ % من الزيادة فى قيمة صافى الدخل الزراعى بالاسعار الثابتة خلال فترة الدراسة ترجع الى العوامل التى يشرحها عامل الزمن ، جدول رقم (٩) .

جدول رقم (٨): تطور صافى الدخل الزراعى فى الاراضى الجديدة فى مصر بالاسعار الجارية والثابتة*
خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١١)

السنوات	اراضى قديمة (مليون جنيه)		% من الجملة	اراضى جديدة (مليون جنيه)		% من الجملة	جملة الجمهورية (مليون جنيه)		% من الجملة	الرقم القياسى لاسعار الجملة ١٩٩٠ = ١٠٠
	جارى	ثابت		جارى	ثابت		جارى	ثابت		
1991	19477	16516.9	95.1	996	844.6	4.9	20473	17361.5		117.9
1992	21640	16377.6	94.1	1369	1036.1	5.9	23009	17413.7		132.1
1993	24846	17504.2	90.8	2503	1763.4	9.2	27349	19267.6		141.9
1994	26816	17815.4	84.4	4959	3294.5	15.6	31775	21109.9		150.5
1995	32601	20377.2	86.6	5061	3163.4	13.4	37662	23540.6		160.0
1996	35849	20680.3	85.4	6126	3533.9	14.6	41975	24214.2		173.3
1997	40069	22193.1	85.1	7019	3887.6	14.9	47088	26080.7		180.5
1998	39933	21808.7	83.3	8028	4384.4	16.7	47961	26193.1		183.1
1999	41934	22703.3	83.1	8523	4614.4	16.9	50457	27317.7		184.7
2000	42815	22785.7	84.5	7880	4193.7	15.5	50695	26979.4		187.9
2001	45476	23957.2	84.8	8145	4290.9	15.2	53621	28248.1		189.8
2002	51537	25516.4	85.2	8953	4432.7	14.8	60490	29949.1		202.0
2003	58590	25354.8	85.5	9955	4308.0	14.5	68545	29662.8		231.1
2004	70544	26071.4	85.5	11998	4434.2	14.5	82542	30505.6		270.6
2005	80500	28248.3	86.7	12378	4343.6	13.3	92878	32591.9		285.0
2006	88179	28975.5	86.1	14187	4661.8	13.9	102366	33637.3		304.3
2007	99590	30041.4	85.6	16717	5042.7	14.4	116307	35084.11		331.5
2008	116161	28928.0	84.9	20594	5128.6	15.1	136755	34056.6		401.6
2009	100912	26636.8	78.2	28142	7428.4	21.8	129054	34065.6		378.8
2010	121000	28338.6	80.3	29700	6955.8	19.7	150700	35294.4		427.0
2011	140600	28713.4	78.2	39100	7985.0	21.8	179700	36698.4		489.7
متوسط الفترة	61860.4	23787.8	83.7	12015.9	4272.7	16.3	73876.3	28060.6		

*معدلة بالرقم القياسى لاسعار الجملة ١٩٩٠ = ١٠٠ .

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، نشرة تقديرات الدخل الزراعى، اعداد مختلفة .

جدول رقم(٩): نتائج معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور صافى الدخل الزراعى فى الاراضى الجديدة للفترة (١٩٩١-٢٠١١)

المتغير	الثابت	معامل الإنحدار	المتوسط الحسابى	معدل النمو السنوى	ر٢	قيمة (ف)المحسوبة	قيمة (ت لمعامل الإنحدار) المحسوبة
صافى الدخل الزراعى فى الاراضى الجديدة بالاسعار الجارية (مليون) جنيه)	-٣٦٧١,٣	١٤٢٦,١	١٢٠١٥,٩	١١,٩٪	٠,٨٠	**٧٤,٨	**٨,٦٤
صافى الدخل الزراعى فى الاراضى الجديدة بالاسعار الثابتة (مليون) جنيه)	١٣٩٦,٢	٢٦١,٥	٤٢٧٢,٧	٦,١ %	٠,٨٢	**٨٨,٠٦	**٩,٣٨

** معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

المصدر : - جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٨).

ج -الجدارة الانتاجية للاراضى الجديدة :

من الملاحظ ان تطبيق الاساليب التكنولوجية الحديثة (الاصناف الملائمة للاراضى الجديدة - التقاوى المحسنة – معدلات الاسمدة والمبيدات الموصى بها –الميكنة الزراعية - اساليب الرى الحديثة) فى زراعة الاراضى الجديدة قد حقق نتائج لابأس بها حيث تمثل انتاجية الفدان فى الاراضى المستصلحة حديثة الاستزراع مقارنة بالاراضى الزراعية داخل الوادى نحو ٨٦,٦ % لمحصول الشعير ، ونحو ٧٨ % لمحصول القمح ، ونحو ٦٢,٥ % لمحصول الفول البلدى ، ٣٩,٥ % لمحصول البرسيم الحجازى ، وذلك كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١) ،مما يساهم فى تحقيق الامن الغذائى فى مصر. جدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠): الجدارة الانتاجية للارضى الزراعية حديثة الاستزراع فى مصر كمتوسط سنوى للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١١)

المحصول	داخل الوادى (طن /فدان)	الاراضى المستصلحة (طن / فدان)	نسبة الانتاجية الفدانية بالا راضى المستصلحة الى الانتاجية بالا راضى داخل الوادى
القمح	٢,٨٢	٢,٢	% ٧٨
الشعير	١,٥٧	١,٣٦	% ٨٦,٦
الفول البلدى	١,٢٨	٠,٨٠	% ٦٢,٥
البرسيم الحجازى	٣٨	١٥	% ٣٩,٥

المصدر : جمعت وحسبت من :

١- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، النشرة السنوية للاحصاءات الزراعية ، اعداد مختلفة .

٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الاراضى بجمهورية مصر العربية، اعداد مختلفة.

د -مساهمة الاراضى الجديدة فى توفير فرص العمل والحد من تفاقم مشكلة البطالة :

تستهدف استراتجية التنمية الزراعية المستدامة فى مصر توفير نحو ٤ مليون فرصة عمل منتجة حتى عام ٢٠٣٠ ، ويعد التوسع فى استصلاح واستزراع مساحات جديدة من الأراضى احد محاور تنفيذ ذلك الهدف حيث يؤدى استصلاح واستزراع الاراضى الى اتاحة فرص عمل منتجة فى مجالات الانتاج والتسويق

والتصنيع للمنتجات الزراعية التى تنتجها تلك الاراضى ، حيث ان كل مليون فدان يتم استصلاحها واستزراعها تستوعب نحو ٤٤٠ الف فرصة عمل (١٢) .

وفى ضوء النتائج التى توصل اليها البحث فانه يوصى بمايلى :

- نظرا لكون مورد المياه المحدد الرئيسى لاستصلاح واستزراع الاراضى الجديدة فانه من الضرورى الحفاظ على الحقوق المكتسبة لمصر من مياه نهرالنيل باستمرار التفاوض مع دول حوض النيل ، وتنمية التعاون الاقتصادى والاجتماعى على المستويين الرسمى والشعبى بين مصر ودول حوض النيل ، والاتجاه الى التحكيم الدولى اذا لزم الأمر للحفاظ على حصة مصر من مياه نهر النيل .

-ضرورة تدبير التمويل اللازم للاسراع بمعدلات تنفيذ مشروعات التطوير الحقلى فى مصر حيث من المستهدف ان توفر نحو ١٤,٥ مليار م٣ من مياه الرى تكفى لاستصلاح مساحة من الارض تبلغ اكثر ٣ مليون فدان في الاراضي الجديدة .

– ان توفر الحكومة البنية الاساسية والخدمات العامة (مواصلات – أسواق – مخابز - مدارس – دور عبادة – عيادات صحية وبيطرية – امن – بريد – اماكن للترفيه – الخ) فى الاراضى الجديدة قبل الشروع فى نقل المستوطنين اليها دعما لاستقرارهم بالارضى الجديدة .

– الاهتمام بالتصنيع الزراعى فى الاراضى الجديدة للمساهمة فى الحد من الفاقد التسويقى من ناحية وتعظيم القيمة المضافة لانتاج الزراعى من ناحية أخرى .

– الدقة فى توزيع الاراضى الجديدة واختيار المنتفعين.

– تحديد حجم المزراع فى الاراضى الجديدة وفقا للكفاءة الانتاجية للاراضى الزراعية من ناحية ومقدرة المنتفع الحالية والمرتقبة على استثمارها من ناحية أخرى .

الملخص :

استهدف هذا البحث تحليل دور استصلاح الاراضى فى تحقيق التنمية الزراعية فى مصر ، واستخدم البحث اسلوب التحليل الوصفى ، واعتمد على البيانات الثانوية والتى تصدر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ووزارة الزراعة واستصلاح الاراضى.

واوضحت الدراسة ان الدولة بدأت فى استصلاح الاراضى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وبلغت جملة مساحة الاراضى المستصلحة خلال الفترة (١٩٥٢ /١٩٥٣ - ٢٠١٢/٢٠١١) نحو ٣,٣٠٨ مليون فدان . وبمقارنة المساحات المستصلحة بالمساحات المستهدف استصلاحها خلال الخطط الخمسية (١٩٨٣/١٩٨٢ – ٢٠١٢/ ٢٠١١) ، فقد لوحظ ان الخطة الخمسية (١٩٨٢/ ١٩٨٣ – ١٩٨٦/ ١٩٨٧) حققت نحو ٢٩,٨ % من المستهدف ، وحققت الخطة الخمسية (١٩٨٧/ ١٩٨٨ – ١٩٩١/ ١٩٩٢) نحو ١١٣,٤ % من المستهدف ، وحققت الخطة الخمسية (١٩٩٢/ ١٩٩٣ – ١٩٩٦/ ١٩٩٧) نحو ٦٧ % من المستهدف ، وحققت الخطة الخمسية (١٩٩٧/ ١٩٩٨ – ٢٠٠١/ ٢٠٠٢) نحو ٢٢,٨ % من المستهدف ، وحققت الخطة الخمسية (٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧) نحو ٤٠,٦ % من المستهدف ، وحققت الخطة الخمسية (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ – ٢٠١١/ ٢٠١٢) نحو ٢٢,٦ % من المستهدف.

واوضحت الدراسة ان الدولة تستهدف استصلاح نحو ٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠٣٠ ، لزيادة المساحة المأهولة بالسكان من المستوى الحالى ٥,٥ % من إجمالى المساحة الكلية لمصر إلى ٢٥٪ . ويعتبر مشروع ترعة السلام اهم مشاريع استصلاح الاراضى فى المرحلة القادمة حيث يستهدف استصلاح حوالى

٢,١٨٦ مليون فدان تمثل نحو٦٣,٥ % من جملة مساحة الاراضى المستهدف استصلاحها على مستوى الجمهورية حتى عام ٢٠٣٠ ، ويأتى مشروع توشكى فى المرتبة الثانية حيث يستهدف استصلاح نحو ٦٠٠ الف فدان ، وتاتى منطقة الصحراء الغربية وسيناء فى المرتبة الثالثة حيث يستهدف استصلاح نحو ٥٠٧ الف فدان ، وتأتى مناطق القاهرة الكبرى والاسكندرية فى المرتبة الرابعة والاخيرة حيث تستهدف استصلاح نحو ١٤٨ الف فدان . ويعتمد مشروعى ترعة السلام وتوشكى فى ريهما على مياه نهر النيل ، بينما يعتمد مشروع الصحراء الغربية وسيناء على المياه الجوفية العميقة ، وتعتمد مناطق القاهرة الكبرى والاسكندرية على مياه الصرف المعالجة.

واوضحت الدراسة قيام الدولة بتوزيع الاراضى الصحراوية على كل من المسرحين من القوات المسلحة واسر الشهداء (مصابى العمليات الحربية)، وصغار الزراع ، وخريجى الكليات والمعاهد ، والعاملين بالدولة او القطاع العام عند تركهم الخدمة او انتهائها ، بالاضافة الى المستثمرين .

واوضحت نتائج الدراسة ان الاراضى الجديدة تساهم فى التركيب المحصولى على مستوى الجمهورية بنحو ٦٢,٩ % من مساحة محاصيل الحدائق والنخيل والاشجار الخشبية ، ٥٤,٢ % من مساحة محاصيل البذور الزيتية ، ٤١,٧ % من مساحة محاصيل الخضر، ٣١ % من مساحة المحاصيل البقولية، ٢٤,٧ % من مساحة محاصيل البصل والثوم ، ٢٤,٥ % من مساحة محاصيل النباتات الطبية والعطرية، ١٦,٢ % من مساحة محاصيل الاعلاف، ١٦,١ % من مساحة المحاصيل السكرية ، ١٤,٧ % من مساحة محاصيل الحبوب، ٢,٦ % من مساحة محاصيل الالياف. مما يساهم فى تحقيق الامن الغذائى فى مصر وعلاج الخلل فى الميزان التجارى الزراعى ، وتوفير فرص العمل للمساهمة فى حل مشكلة البطالة .

وأوضحت نتائج الدراسة تزايد قيمة صافى الدخل الزراعى فى الاراضى الجديدة من ٩٩٦ مليون جنيه تمثل نحو ٤,٩ % من قيمة صافى الدخل الزراعى على مستوى الجمهورية عام ١٩٩١ الى نحو ٣٩,١ مليار جنيه تمثل نحو ٢١,٨ % من قيمة صافى الدخل الزراعى على مستوى الجمهورية عام ٢٠١١ ، واخذت قيمة صافى الدخل الزراعى فى الاراضى الجديدة اتجاها عاما متزايدا بمعدل سنوى بلغ نحو ١١,٩ % وذلك خلال الفترة ١٩٩١ – ٢٠١١ .

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بتوفير البنية الاساسية والخدمات العامة (مواصلات – أسواق – مخابز - مدارس – دور عبادة – عيادات صحية وبيطرية – امن – بريد – اماكن للترفيه – الخ) فى الاراضى الجديدة قبل الشروع فى نقل المستوطنين اليها دعما لاستقرارهم بالارضى الجديدة ، و الاهتمام بالتصنيع الزراعى فى الاراضى الجديدة للمساهمة فى الحد من الفاقد التسويقى من ناحية وتعظيم القيمة المضافة لانتاج الزراعى من ناحية أخرى ، والدقة فى اختيار المنتفعين فى الاراضى الجديدة ، وتحديد حجم المزراع فى الاراضى الجديدة وفقا للكفاءة الانتاجية للاراضى الزراعية من ناحية ومقدرة المنتفع الحالية والمرتقبة على استثمارها من ناحية أخرى .

المراجع

١. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الاراضى بجمهورية مصر العربية، اعداد مختلفة.
٢. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، كتاب الاحصاء السنوى، اعداد مختلفة.
٣. الجريدة الرسمية ، القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشان الاراضى الصحراوية ، العدد ٣٥ مكرر ، ١٣ -٨ – ١٩٨١.
٤. المجالس القومية المتخصصة، التنمية الزراعية فى ظل التحرر الاقتصادى ، ٢٠٠٣ .
٥. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، مجلس بحوث الزراعة والتنمية ، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، ٢٠٠٩ .
٦. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر حتى عام ٢٠١٧، القاهرة ، مايو ٢٠٠٣ .

٧. وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، نشرة تقديرات الدخل الزراعى، اعداد مختلفة .
٨. وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، ٢٠١١ .
٩. وزارة الموارد المائية والرى ، المشروعات القومية ، موقع الوزارة على شبكة الانترنت .
١٠. محمود منصور عبدالفتاح (دكتور)، قطاع الزراعة والعذاء فى جمهورية مصر العربية ، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة ، جامعة الازهر ، ٢٠٠٣.
١١. محمد مصطفى خليفة (دكتور) ، واخرون ، اثر السياسة التوزيعية للاراضى الجديدة على الحد من مشكلة البطالة ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد السابع عشر ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٧ .
١٢. سعد زكى نصار (دكتور) ، الكلمة الافتتاحية للمؤتمر العربى الاول للاستثمار الزراعى والغذائى ، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى بالتعاون مع الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى ، القاهرة ، ٨ – ٩ ديسمبر ٢٠١٠ .
١٣. فوزى عبدالعزيز الشاذلى (دكتور)، واخرون، دراسة جدوى مبدئية لمشروع تطوير الرى الحقلى، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، ٢٠١٠ .

An **E**conomic study of land Reclamation in Egypt

Ali Abd El-Mohsen Ali
Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center

Abstract:

The study aims at analyzing the role of land reclamation in agricultural development in Egypt. The research utilized the descriptive techniques and relied on secondary date published by the central agency of public mobilization and statistics and ministry of agriculture and land reclamation.

The study concluded that the government started the land reclamation program after the revolution in 1952. The total reclaimed area during the period 1952-2012 reached 3.308 million acres. The 1982/1983-1986/1987 five year development plan achieved 29.8% of the targeted area while the successive plan 1987/1988-1991/1992 achieved 113.4 of the targeted area. The 1992/1993-1996/1997 plan achieved 67% of the targeted area and the following plan of 1997/1998-2001/2002 achieved 22.8% and the 2002/2003-2006/2007 plan achieved 40.6%. The last five year plan 2007/2008-2011/2012 achieved 22.6%.

The study showed that the government goal is to reclaim 3.4 million acres by the end of 2030, to increase the populated area of the current level of 5.5% of the total area of Egypt to about 25%. The Salam Canal project is the most important land reclamation projects in the next stage. The target of the project is to reclaim about 2.186 million acres which represent about 63.5 % of the total land area targeted until 2030. Toshka project is the second largest project and targets about 600 000 acres. The reclamation project of the Western Desert and Sinai comes in the third place where 507 000 acres are targeted. In the fourth place comes the project of the Greater Cairo area and Alexandria area which targets 148000 acres. Salam Canal and Toshka projects depend on the Nile River as a source for irrigation, while the Western Sahara and Sinai depends on groundwater, and the Greater Cairo and Alexandria area projects depends on treated wastewater.

The study showed that the government distributed the desert land on retiree from the armed forces the families of martyrs, small farmers, graduates of colleges and institutes, retired government employees and investors.

The study concluded that the new lands will contribute about 62.9 % to the green area, palm trees and woody trees. Moreover, it will add 54.2% to the area planted with oilseed crops, and 41.7% to the area planted with vegetable crops, 0.31 % to the area planted with leguminous crops, 24.7 % to the area planted with onions and garlic, 24.5 % to the area planted with medicinal and aromatic plants, 16.2 % to the area of fodder crops, 16.1% to the area of sugar crops, 14.7 % to the area of cereal crops, 2.6% to the area of fiber crops. Therefore, the project will contribute to food security in Egypt and improve the agricultural trade balance, and create new job opportunities which will reduce the unemployment rate.

The study, also, concluded that, increase in the value of net farm income in the reclaimed areas from 996 million pounds, which represents about 4.9% of the total value of net farm income in 1991, to about 39.1 billion pounds, representing about 21.8 % of the total value of net farm income in 2011.the Net income value of the reclaimed areas has been increasing at an annual average of 11.9 % during the period 1991-2011.

The study recommends the provision of infrastructure and public services (Transportation - markets - Bakeries - Schools - houses of worship - health clinics and veterinary - Security - entertainment facilities - etc.) in the new Territories before urging settlers to move to the new areas to assure their stability. Also it is recommended to pay attention to the manufacturing of agricultural products to increase the value added and reduce postharvest losses. The study also recommended to more accurately selecting beneficiaries of the new areas, and determining the size of farms in accordance with the productive efficiency of the agricultural land on the one hand and the current and future investing capacity of the beneficiary.